جامعة الدول العربية
معهد الدراسات العربية العالية

المباحث اللغوية في العراق

محاضرات

ألقاها

الدكتور

مصطفى جواد

[على طلبة قسم الدراسات الأدبية واللغوية]

١٩٥٤

١٩٥٥

مطبعة لجنة البيان العربي

مقدمة

بحث عام فى اللغة العربية قديماً وحديثاً

تمر اللغة العربية فى هذا العصر ، بطور من أطوار نهضتها الحديثة ؛ تحتاج معه إلى فضل رعاية ، ومزيد عناية ، وكثير من التوجيه والتسديد والتوحيد . وفى الحق أن هذه اللغة لم تشهد عصراً أحفل بالعلوم والفنون والصناعات من هذا العصر الذى لا تنفك فيه ملكات الإبداع ، وقوى الاختراع واليد الصناع ؛ تقوم عن أشياء كثيرة المنافع للإنسان فى سيرته العقلية ، وسيرته العملية ، وسيرته الاجتماعية ، وغيرها من ضروب السير الأخر كالسيرة العسكرية ، والسيرة الصحية .

وهى — أعنى العربية — فى يقظتها الأخيرة ، كالذى تحول من دار ساذجة الأثاث والآلات والأدوات إلى قصر منيف ، فيه من الأدوات المختلفة الرائقة ، والأثاث الفاخر النفيس ، ما لا عهد له به ولا طار خياله بباله ، ومن العيش الرغيد ما لم ينعم به من قبل . فهو محتاج إلى معرفة الأسماء والعلم بطرائق الاستعمال بمرة واحدة ، وإلى تعابير توائم هذا العيش الجديد وتلائم هذا العهد الحديث . قلت ذلك على أيسر التمثيل ؛ لأن الأمر أعظم من أن يحيط بحقيقته ضرب الأمثال أو يصوره التشبيه . وإنى لأرى فيه مسوغاً لأن أقول : إن اللغة العربية على بذل المجهود الأخير فى تنميتها ، واستفراغ الطاقة فى تعليتها — لاتزال فاترة ، غير قادرة على السير فى طريق الحضارة البشرية الجديدة ؛ فضلا عن مُسايرتها إياها جنباً إلى جنب ، كما هو اليوم ؛ شأن اللغات الحية المتمدنة الأخريات ، عراها ذلك الفتور ، وأصابها ذلك العجز ؛ مع أنها من اللغات المنطويه على عناصر الحياة الكامنة فيها قوة النماء والانتشار والازدهار .

وها هنا تجبأ[1] علينا مسألة الزمان . وليس من شيء أدعى إلى الأسف من الزمن المُساء استعماله ، وليس من شيء في الدنيا لا يدين للزمان بجزء مما يميزه من حسن او رداءة أو خير وشر . ولقد انقض ظهر اللغة العربية ديون قرون من الاصطلاحات ، وفاتها أزمان إصلاحات عدة ، وتخلفت عن ركب الحضارة الخافق بتخلف أهلها وذهاب سلطانهم ، وتضاؤل إيمانهم بحقهم في الاستقلال ، وترادفت عليها نوائب الزمان ، باستيلاء الأعاجم والافرنج على بلادها ، واستفحال اللهجات العامية في أقطارها وأمصارها . ولولا هذا القرآن العزيز ، وهذا الدين المتين ، وهذا الأدب اللفظي الضخم — لطوّحت بها الطوائح ، وقامت عليها النوائح ، وصارت كاللغات التاريخية ، لا تدرس إلا عند الضرورة ، ولا تظهر إلا في مواضع خاصة ، ولا ينطق بها إلا بعد مرانة وتكلف ومُعاناة . وقد وقعت العربية ، من جراء ذلك ، في مشكلات مختلفة لا تزال عسيرة الحل ، صعبة العلاج .

فأولاهُن — وهي الكبرى ، لاتصالها بالسيرة العلمية والسيرة العملية هي « المصطلحات » والتعريفات والثانية مشكلة نحوها وصرفها والثالثة مشكلة معجماتها ومفرداتها . والرابعة مشكلة التعبير بها . والخامسة مشكلة رسمها « إملائها » .

فألوف كلمات إفرنجية في علم الحيل « الميكانيك » والطب ، والتشريح ، والطبيعيات ، والكيمياء والرياضيات . ومنها الهندسة على اختلاف أنواعها والقوانين العدلية ، والقواعد التجارية والمالية ، والفلسفة ، وعلم النفس ، والتربية الحديثة ، والتعبئة والقتال ، والفنون : كالحكاية المشهودة « التمثيل المسرحي » ، والحكاية المصورة « التمثيل السينمي » وغيرها — ما برحت تنتظر اصطلاحات عربية تقابلها . والقسم الذي اصطلح عرب هذا العصر على تسميته بأسماء عربية لا يزال مختلفاً في تسميته ، في الأقطار العربية ،

(١) يقال : جبأ عليه ؛ أي طلع عليه بغتة . والمصدر : الجبء ، والجباء ، والجبوء ، والجبوءة .

أو في القطر الواحد منها ، بحيث تمتنع تسمية الكلمة منه اصطلاحاً[1] . ولم يكن تقصير العرب الآخرين في الترجمة والنقل وحده ؛ بل في الأشياء التي استعملها قدماؤهم ، والمعاني التي اخترعها أسلافهم ، والفنون التي عالجها ماضوهم وضمنوها كتبهم . فهذه كلمة « السماجة » وردت في كلام الكاتب أبي حيان التوحيدي وهو يصف الصاحب ابن عباد . وذلك حيث يقول : « وهو في كل ذلك يتشاكى . . . ويتفاتل ويتمايل ، ويحاكي المومسات ، ويخرج في أصحاب السماجات »[2] . وقد مرت كلمة « السماجات » من سمعي مصححي الكتاب ومخرجيه أو مرت بها أعينهما فلم يعرفا ما أراد الكاتب بها ، وتركاها غفلا لا سمة عليها ولا شرح ، وظنا أن معنى « السماجات » هو كثرة ما يراد بالسماجة وهو القبح فكأنه قال « أصحاب المقابح » والحقيقة أن « أصحاب السماجة » هم حكاة هزالون مضحكون ممثلون هزليون ، يعتمدون في فنهم على برقشة ملابسهم وغرابتها وغرابة حركاتهم . ولهم صور في ذلك عرفوا بهذا الاسم منذ أوائل القرن الثالث للهجرة[3] ، وفيهم يقول عبد الله ابن المعتز :

تميـــل في رقصهمْ قدودهمُ كما تثنَّت في الريح سَرْواتُ
ورُكّب القبح فوق حسنهمُ وفي سماجاتهم مـلاحاتُ

أتيت بذلك مثالاً لتقصير اللغويين في تقييد الاصطلاحات على اختلاف ضروبها ، وأصولها حتى العربية الأصل ، وكان عليهم أن يجمعوا جميع ما ورد منها في كتب العلوم والفنون والأدب ، ولا سيما دواوين الشعر المتأخرة الأزمان ؛ فإن تلك الاصطلاحات تحمل قسماً كبيراً من حضارة العرب والإسلام ، وتعين على فهم كثير من الأمور المستبهمة علينا في تراث

(١) لأن شرط الاصطلاح اتفاق اثنين أو أكثر عليه .
(٢) الامتاع والمؤانسة « ح ١ ص ٥٩ » .
(٣) يراجع تاريخ الطبري في حوادث سنة « ٢٢٦هـ » في ج ١١ ص ٤ » من طبعة المطبعة الحسينية ، ومقاتل الطالبين » ص ٢٨٥ » من الطبعة المقررة ، والديارات للشابشتي « ص ٢٦ » وأشعار أولاد الخلفاء وأخبارهم للصولي » ص ١٣٨ ، ٢٤٩ » .

الأمة العلمى وتراثها الأدبى وتراثها الفنى . وقد بذل أفراد من فضلاء القدماء فى تسجيل قسم من الاصطلاحات التى أشرنا إليها كالخوارزمى مؤلف كتاب مفاتيح العلوم والسيد الجرجانى صاحب كتاب « التعريفات » المتوفى سنة « ٨١٦هـ » وأكثر تعريفاته فى الفقة والفرائض والحديث والفرق والكلام والمنطق والتصوف والنحو والصرف والعروض وعلوم البلاغة ؛ ومحمد على الهندى التهانوى مؤلف كتاب « كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم » أتم تأليفه سنة « ١١٥٨ هـ » ورتبه على فنين فن فى الألفاظ العربية وفن فى الألفاظ الأعجمية وشهاب الدين أحمد الخفاجى المصرى المتوفى سنة « ١٠٦٩هـ » جامع كتاب « شفاء الغليل فيما فى كلام العرب من الدخيل » وقد سبقه إلى هذا النوع من أنواع اللغة موهوب بن الجواليقى البغدادى المتوفى سنة « ٥٣٩هـ » فى كتابه « المعرَّب » الأعجمى فى لغة العرب ؛ إلا أن تباعد عصورهما جعل كتاب شفاء الغليل يطفىء بعض الغُلَّة فى العطاشى إلى الاصطلاحات .

ونحن إذا اعتبرنا ما ورد فى هذه الكتب وفى غيرها مما يصح أن يقع عليه إسم « الاصطلاح » أو « المصطلح » ألفيناه قليلا بالإضافة[1] إلى ما انبث منها فى الكتب العربية ودواوين العرب ؛ وجدنا قسماً منه تقل الحاجة إليه لأن مجموعة نقول مأخوذة من فصول الكتب كما فى كشاف اصطلاحات الفنون فهو فى كتب دوائر المعارف أدخل منه فى كتب المصطلحات . وقد بذلت جماعة من المعاصرية مجهودها فى اختيار مصطلحات مفيدة كالدكتور أمين المعلوف[2] فى معجمه للحيوان وأسماء النجوم ومقالاته فى أسماء النبات والجماد ، والأستاذ مصطفى الشهابى فى معجمه للنبات ، ومحمد شرف فى معجمه العام والمجمع اللغوى المصرى فى مصطلحاته ، وأحمد عيسى فى معجمه للنبات .

(١) بالإضافة ، بالنسبة ويستعمله العصريون بمعنى « زيادة على » أو « يضاف إلى » وذلك خطأ يورث اللبس . (٢) كان اشتغال أمين المعلوف بالاصطلاحات منذ أيام الحكم العثمانى وقبل سنة « ١٩١٣ » « راجع مجلة لغة العرب مج ٣ ص ٢٠٤ سنة ١٩١٣ م » وسنشير إلى ذلك فى الكلام على المباحث اللغوية بالصحافة .

ومشكلة نحو العربية وصرفها متفرعة متنوعة ، فأول فروعها هو الجمود وعدم الابداع ؛ وإذا درس المتتبع تاريخ قسم من اللغات الحية الواسعة كالفرنسية وجد أن نحوها كان متطوراً متغيراً بعيداً عن الجمود ، ومظنة للابداع وهدفاً للتكامل ؛ ونعنى بالجمود اتباع قدماء النحويين فى سرد القواعد من غير عرضها على كلام العرب وشعرهم الخالى من الضرورة ، والتزام أقوالهم كأنها مما يحرم الاجتهاد فيه ، ولا يجوز التعليق عليه ، ولا إضافة قاعدة إليه ، فلفظة « عامة » المذكور فى كتب النحو أنها تأتى للتوكيد المعنوى مثل « جاء القوم عامَّتهم » لم يثبت استعمالها للتوكيد فى كلام العرب . وإنما قالت العرب « جاء عامّة القوم وأخذ عامّة المال وبقى معنا عامّة النهار[1] » . ومع ذلك هى تدرس على النحو الباطل منذ أكثر من ألف سنة إلى اليوم وفى كتب المدارس الحديثة أيضاً . وهذه أسماء الأفعال المرتجلة ما هى إلا « أفعال قديمة جامدة » ومنها ماهو فى دور التطور من الجمود إلى التصرف الابتدائى مثل « هُلمَّ يا رجلُ : أى تعال » يستوى فيه الواحد والجمع والمؤنث فى لغة أهل الحجاز كقوله تعالى : « والقائلين لإخوانهم هَلُمَّ إلينا » . وأهل نجد كانوا يصرفونه فيقولون للاثنين : « هَلمّا » وللجمع « هُلمُّوا » وللواحدة « هلمّى » وللنساء « هَلْمُمْنَ » فلماذا لاتضاف أسماء الأفعال إلى « الأفعال الجامدة » ؟ وهذه أسماء الأفعال المنقولة التى لا يحتمل الفكر الثاقب نقلها نحو « عليك حقك » أى الزمه ، و « إليك عنى » أى ابتعد . و « دونك الكتاب » أى خذه ، وما هى فى الحقيقة إلا جمل ذوات أفعال محذوفة لكثرة الاستعمال ، وهى توابعها ، فالأصل فى عليك حقك : « أمسك عليك حقك » كقوله تعالى فى سورة الأحزاب : « وإذ تقول للذى أنعم الله عليه وأنعمت عليه : أمسك عليك زوجك واتق الله » والأصل فى إليك عنى « ابتعد إليك عنى » أى ابتعد من الجهة التى أنت فيها . و « دونك » واضح تقديره فهو « خذ الكتاب دونك »

(١) انظر فى ذلك كلام الإمام الشافعى الوارد فى المواهب الفتحية ج ١ ص ١٧

كما يقال « خذ الكتاب على مقربة منك » وفيه اشارة إلى قربه [1] ، وقد حذفت العرب الفعل فى مثل « أهلكَ والليلَ » وفى الاغراء والتحذير وغيرهما مما فصله النحاة فى كتبهم [2] فليس حذف الفعل مستغرباً فى اللغه .

ثم إن النحاة لم يهتدوا إلى أن « الأسماء الموصولة » مأخوذة من أسماء الاشارة وذلك بإضافة « أل » التعريف إليها التى ربما كان أصلها كلمة « أهل » خففت لكثرة الاستعمال فصارت « آل » ثم « أل » ، ألا ترى أن الذى مركبة « أل — ذا » [3] والتى مركبة من « أل — تى » واللتان مركبة من « أل — تان » واللذان من « أل — ذان » والألى من « أل أولاء » بعد قصر أولاء ؟ وبعرفان هذا يسقط الجدال بين الكوفيين والبصريين فى جواز استعمال أسماء الاشارة أسماءاً موصولة وعدم الجواز .

وكما أخذت هذه الأسماء الموصولة من أسماء الاشارة استعيرت « من وما » الموصولتان من أسماء الشرط وأخذت أسماء الشرط من أسماء الاستفهام ، فما يثبت أخذ ذينك الأسمين الموصولين من أسماء الشرط أن الاسم الموصول إذا تضمن معنى اسم الشرط أجرى مجراه ، وهذا يبين سبيل التطوّر ، وكذلك أخذ فعل التعجب من الاستفهام مثل « ما أحسن هذا ! » كأن القائل سأل عما أحسن الشىء أى عما جعله حسناً متقناً . ومن آثار أطوار التعجب قوله تعالى « القارعة ما القارعة وما أدراك ما القارعة ؟ » ولم يقل « ومن أدراك ؟ » .

وهذا باب الابتداء بالنكرة الملازمة لموضع الابتداء كتمثيل النحاة « سرينا ونجم قد أضاءَ » فقد جوزوا تقدم النكرة لوقوعها فى جملة حالية ،

(١) وكانوا يستعملونها مجردة فى الشعر ذلك كقول أبى الأسود الدؤلى :

يريد فساد الرحم بينى وبينه ... فدونك قد أبلغت فيما أرى العذرا

« ديوان أبى الأسود ص ١٥١ » .

(٢) راجع أمالى ابن الشجرى ج ١ ص ٣٣ »

(٣) لما كسروا ذال (ذا) بعد نقله إلى الموصول أسقطوا (ذى) للمؤنث فى الدقى لئلا يلتبس بالمذكر ، واستعاضوا عن (الذى) للمؤنث بالى ولم يعودوا إلى (ذا) إلا فى التثنية وأشد ماتنكره العرب فى لغتها الالتباس فكان الغموض مناف لأصولهم .

ولم يفطن أحد منهم إلى أن السبب هو كون الخبر جملة فعلية ، لا كون الجملة حالية ، فتقول « كوكب قد طلع وحجر قد سقط على الرجل » وقد جاء فى أخبار دحمان الأشقر المغنى من معاصرى الوليد بن يزيد الأموى عن أبى محمد العامرى الأويسى قال « كان دحمان جمالا يكرى إلى المواضع ويتجر ، وكانت له مروءة ، فبينا هو ذات يوم قد أكرى جماله وأخذ ماله إذ سمع رنةً ، فقام واتبع الصوت فاذا جارية قد خرجت تبكى [1] . . . ، فقوله « فاذا جارية قد خرجت » هو ما أشرت إليه ، من كون الخبر جملة فعليـــة ، ليست من الجمل الحالية .

وهذا تعدى الأفعـال ولزومها لم يقل فيها أحد منهم « إن الأصل فى الأفعال التعدى لأن الحياة على اختلاف أنواعها وتباين طرائقها تعتمد على التعدى » وإن اللزوم عارض طارىء ، وعلى هذا تكون الأفعال التى يكثر فيها اللزوم مثل « فرح يفرح » والتى يغلب عليها اللازم مثل « سهل يسهل » حديثة الوجود بالنسبة إلى غيرها من ضروب الثلاثى المجرّد ، ويكون الضرب الذى خالف هذين الوزنين من الأفعـال اللازم مثل « دخل وخرج ونام » من باب العلاج الذاتى محدوداً بحيث يكاد يكون معدوداً .

ذكرت هذه الأمثلة للبيان عن إمكان الابداع فى النحو فبابه واسع وهو الصبغة الطبيعية لكل لغة حية متمدنة بتمدن أهلها . والمفهوم من كلام كثير من قدماء النحاة أن ما يسمى « علم المعانى » إنما كان من النحو وقد اختل النحو اختلالا فاحشاً بفصله عنه ، لأن منطق تركيب الكلام مستند إليه ومعتمد عليه ، قال أبو حيان التوحيدى : « سمعت شيخاً من النحويين يقول : المعانى هى الهاجسة فى النفوس ، المتصلة بالخواطر ، والألفاظ ترجمة المعانى ، فكل ما صح معناه صح اللفظ به وما بطل معناه بطل اللفظ به [2] » . وهذا يدل على أن المعـانى هى التى تصرف التراكيب وتتصرف بها ولا يصح

(١) الأغانى « ج ٦ ص ٢٥ » من طبعة دار الكتب المصرية .

(٢) البصائر والذخائر « ج ١ ص ١٧٥ » طبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بمصر .